

- ١١٧ -

فما من صفة نصف بها الموجودات إلا تراها مفارقة لها في طور من أطوارها . ما عدا العدد فهو الصفة التي لا تفارق موجودا من الموجودات في طور من الأطوار . ولا يتضح رأى فيثاغوراس فيمن يحسب الحساب لتركيب هذه الأعداد ، لكنه مقارب لمذهب أهل الهند في تعليق كل شيء بالحساب السرمدى أو القانون الأبدى المسمى عندهم « بالكارما » كما تقدم . ومرجعه إليهم في مسألة القدر كرجعه إليهم في مذهبه كله على التعميم .

وعند زينون وأتباعه الرواقين أن الناموس يقضى قضاءه في جميع المخلوقات فقولهم بالجبر أرجح جدا من قولهم بالاختيار .

وعند أبيقور أن الذرات هي قوام الموجودات ، وأن الذرات إذا تركبت في روح الإنسان ملك بعض الحرية التي لا يملكها الجماد . لأن ذرات الروح ألطف من ذرات الجسم الجامد وأقدر منها على التصرف والاختيار . ولكن الآلهة لا تقدر للناس عند الأبيقوريين . لأنها سعيدة في سماواتها ولا حاجة بالسعيد إلى التفكير في نفسه ولا في غيره . أما القدر الأعمى كما تمثلة أساطير اليونان فهو عند أبيقور خرافة أصعب على التصديق من خرافات الأسماخ والغيلان . فهناك قدر في النظام لا يأتي من الأرباب ولا من ربة القضاء الأعمى . ولكنه يأتي من طبيعة الأشياء بمقدار ما فيها من تناسق الأجزاء .

* * *

وأهم الفلاسفة بعد أفلاطون وأرسطو رأيا في موضوع القضاء والقدر هو بلا ريب أفلوطين ، إمام الإفلاطونية الحديثة الذى ولد باقليم أسيوط واستفاد معظم دراساته من مدرسة الاسكندرية . وإنما بهم رأى أفلوطين في هذا الموضوع لأنه على اتصال شديد بالمذاهب الديئية ومذاهب التصوف على الخصوص بين أصحاب الأديان .

ويؤخذ من أقوال أفلوطين المتعددة أن الإنسان في حياته الأرضية خاضع لقضاء سابق من أزل الآزال ، وأنه يعاد إلى الحياة مرات كثيرة ويجزى في كل مرة على أعماله في حياته السابقة جزاء العين بالعين والسن بالسن والمثل بالمثل قيد الشعرة في كل جليل ودقيق . فمن فقا عين إنسان